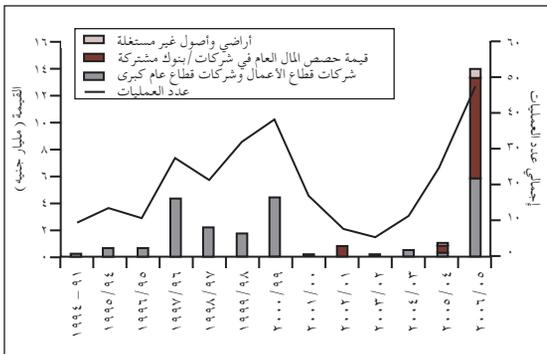


## نحو توافق قومي حول برنامج الخصخصة في مصر

للعلمية. وقد وصل عدد عمليات البيع المنفذة سنويا إلى أقصاه في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ بمجموع ٤٠ عملية قيمتها ٤,٦ مليار جنيه، بمتوسط ١١٥ مليون جنيه للعملية الواحدة. إلا أن هذه السنة تبدو استثنائية خلال الفترة من ١٩٩١/١٩٩٢ وحتى نهاية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وأخيرا، بلغ عدد العمليات المنفذة منذ يوليو ٢٠٠٤ إلى مارس ٢٠٠٦، نحو ٧٧ عملية بقيمة إجمالية قدرها ١٩,٩٥ مليار جنيه، بمتوسط ٢٥٩,٧ مليون جنيه للعملية، مما يدل على أن الخصخصة قد تسارعت خلال العامين الماضيين على النحو الذي يبينه الشكل (١).

شكل ١: تطور برنامج الخصخصة ١٩٩١-٢٠٠٦\*



المصدر: بيانات من وزارة الاستثمار، مصر.

\* أرقام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تعبر عن العمليات حتى مارس ٢٠٠٦.

وإجماليًا، بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ عام ١٩٩١ حتى مارس ٢٠٠٦ نحو ٢٨٩ عملية بقيمة إجمالية ٣٧,٧٦ مليار جنيه، بمتوسط حوالي ١٩ عملية في السنة، وبقيمة نحو ٢,٥ مليار جنيه سنويا. هذا وقد ركز برنامج الخصخصة منذ بدايته على طرح الشركات الربحية، على أن يتم بيع الشركات التي تحقق خسائر لاحقا. وتعتمد الحكومة إلى تجنب المغالاة في تسعير شركات القطاع العام وأصولها حتى تستطيع إيجاد مشتر لما هو مطروح للبيع (وزارة الاستثمار ٢٠٠٦)، وعند تحديدها لسعر البيع تعتمد على المفاضلة بين الحصول على سعر أعلى والمحافظة على حقوق العاملين، وحسن إدارة هذه الأصول في المستقبل. وتتبع الحكومة أساليب مختلفة في الخصخصة منها بيع الشركات والأصول، والتصفية، والإيجار. وجاء توزيع أساليب الخصخصة في ٢١٩ عملية على النحو المبين في الشكل (٢).

تعد الخصخصة أحد المكونات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت مصر في تطبيقه منذ عام ١٩٩١. وما من شك أن خصخصة القطاع العام ضرورية لرفع كفاءة أداء الاقتصاد المصري في ضوء التوجه لزيادة الاعتماد على قوى السوق خاصة وأن نطاق الملكية العامة كان قد توسع إلى مجالات لا يجوز للدولة الدخول فيها.

وقد سارت إجراءات الخصخصة بصيغها المختلفة بوتيرة بطيئة منذ ١٩٩١ وحتى بداية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. عندما أخذت خطوات الخصخصة في التسارع بمعدلات مرتفعة. وقد أدى ذلك إلى إثارة عدة تساؤلات جوهرية- وربما بعض الاعتراضات- التي قد تؤدي إلى تباطؤ برنامج الخصخصة خلال الفترة القادمة. وتدور هذه التساؤلات حول المعايير التي على أساسها يتم طرح شركات القطاع العام للخصخصة، وأسس تقييم الأصول العامة من أجل ضمان إتمام البيع بسعر عادل، وكيفية التعامل مع العمالة الزائدة بما يحافظ على حقوق العاملين، وجدوى عمليات التطهير<sup>١</sup>، وكيفية التصرف في حصيلة الخصخصة. وهناك حاجة لتوضيح الجوانب المختلفة لهذه القضايا خاصة في ضوء الجدل الذي ثار بشأنها في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الإطار، يطرح هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية بعض المقترحات حول المعايير والأسس التي تقوم عليها عملية الخصخصة وذلك بهدف دعم هذه العملية مستقبلا وتحقيق مزيد من التوافق القومي حولها. وقبل البدء في طرح هذه المقترحات، قد يكون من المفيد أن نستعرض بإيجاز تطور برنامج الخصخصة في مصر، والنتائج الرئيسية للخصخصة على المستويين العالمي والمحلي.

### تطور برنامج الخصخصة في مصر

بلغ عدد شركات القطاع العام في سنة ١٩٩١- وقبل تطبيق برنامج الخصخصة - نحو ٣١٤ شركة تحت مظلة ٢٧ شركة قابضة<sup>٢</sup>. وقد اتسم برنامج الخصخصة في بداية تطبيقه بالبطء الشديد، حيث تمت تصفية شركة واحدة ولم تتم أية عملية للبيع الجزئي. وبلغ مجموع عمليات البيع التي تم تنفيذها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ نحو ١١ عملية بقيمة بيعية قدرها ٤١٨,٤ مليون جنيه، بمتوسط ٣٨ مليون جنيه للعملية. أما خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥-٢٠٠٣/٢٠٠٤، فقد بلغ مجموع عمليات البيع ٢٠١ عملية بقيمة إجمالية قدرها ١٧,٤ مليار جنيه، بمتوسط ٨٦,٥ مليون جنيه

تعبير سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" عن وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس إدارته إزاء القضايا الهامة التي تواجه الاقتصاد المصري. كما تستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز حول هذه القضايا.

### أعضاء مجلس الإدارة

مصطفى خليل - الرئيس الفخري  
جلال الزرية - رئيس مجلس الإدارة  
محمد تيمور - نائب رئيس مجلس الإدارة  
حازم حسن - الأمين العام  
عمر مهنا - أمين الصندوق  
رائد هاشم يحيى  
شفيق بغدادي  
محمد فريد خميس  
معتز الألفي  
منير عبد النور

### أعضاء المركز

أحمد المغربي  
أحمد بهجت  
أحمد جلال  
أحمد عز  
أيمن لاط  
جمال مبارك  
حاتم نيازي مصطفى  
حسن عبد الله  
حمزة الخولي  
رشيد محمد رشيد  
طاهر حلمي  
عادل اللبان  
علاء عرفة  
فاروق الباز

مجدي إسكندر  
محمد العريان  
محمد شفيق جبر  
محمد لطفي منصور  
ناصر ساويرس  
هنشام مكاوي  
ياسر الملواني  
ياسين منصور

### الإدارة

هناء خير الدين  
المدير التنفيذي ومدير البحوث

## نتائج الخصخصة: التجارب الدولية والحالة المصرية

تشير تجارب الخصخصة في مختلف الدول، لا سيما في وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة ودول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية، إلى اتساع نطاق المزايا الاقتصادية للخصخصة لتشمل: تحسين كفاءة أداء المنشآت التي تتم خصخصتها، ورفع القدرة التنافسية للصناعة التي تتم خصخصة وحداتها مما ينعكس إيجابيا على رفاهة المستهلكين، وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، فضلا عما يصاحب ارتفاع معدلات الخصخصة من اتساع نطاق وعمق سوق رأس المال بمكوناته المحلي والأجنبي في تلك الدول (Donaldson and Wagle 1995). وعلى الرغم من أن غالبية الدراسات الدولية تشير إلى أن تأثير الخصخصة على أداء الشركات كان إيجابيا في معظم الحالات، إلا أنها أكدت في ذات الوقت على أن نجاح الدول في تطبيق الخصخصة هو رهن بتبني الحكومة لسياسات من شأنها تعزيز المنافسة، ووضع إطار تنظيمي فعال للكيانات الاحتكارية، وإجراء عمليات البيع بأسلوب يتسم بالشفافية، وأخيرا تصميم آليات لتعويض المتضررين (Nellis 2005).

وبالنسبة لمصر، تشير الدراسات الأولية (Omran 2001)، والتي تناولت ٦٩ شركة تمت خصخصتها بالأساليب المختلفة (كالطرح العام لأغلبية أو أقلية، والبيع لمستثمر رئيسي، وغيرها) إلى زيادة معدلات الربحية بمعايير العائد على حقوق الملكية، والربحية قبل الضرائب والفوائد وإهلاكات الأصول الثابتة، والعائد على الأصول. كما ارتفع كل من الإنفاق الاستثماري والكفاءة التشغيلية في هذه الشركات وانخفضت نسبة الديون إلى حقوق الملكية عما كانت عليه من قبل. ولكن تناقصت العمالة بعد الخصخصة في حوالي ثلاثة أرباع هذه الشركات. ولم تكن هذه النتائج واضحة بالنسبة للشركات التي تمت خصخصتها بصورة جزئية مع بقاء غالبية الملكية عامة، نظرا لعدم تغير أسلوب الإدارة مع هذا البيع الجزئي. والنتائج في مجملها تؤكد بصورة أولية ما كان متوقعا من آثار إيجابية للخصخصة على الاقتصاد القومي.

### مقترحات حول برنامج الخصخصة

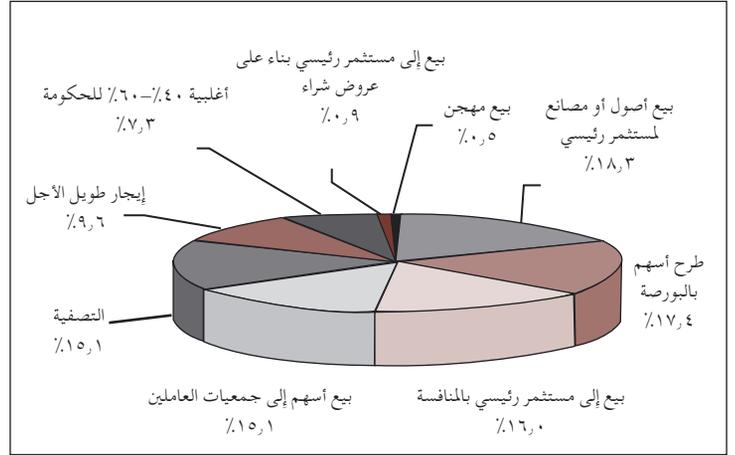
وبعد هذا العرض الموجز للنتائج الرئيسية للخصخصة، نطرح فيما يلي بعض المقترحات التي نأمل أن تساعد في دعم عملية الخصخصة في مصر، وتحقيق مزيد من التوافق القومي حولها. وتتعلق تلك المقترحات بمعايير طرح شركات القطاع العام للخصخصة، وتقييم أصول هذه الشركات، وقضية العمالة، وجدوى عمليات تطهير الشركات قبل الخصخصة، وكيفية التصرف في حصيلة الخصخصة.

### أولا: معايير طرح الشركات للخصخصة

يستلزم تحقيق تقدم ملموس في عملية الخصخصة وضع معايير مقبولة اقتصاديا واجتماعيا تحدد ما يتم طرحه للخصخصة ولما يتم الطرح، ومن هذه المعايير:

- **الاهتمام بخصخصة الشركات المتعثرة.** يفضل أن تركز الخصخصة مستقبلا على الشركات المتعثرة، وأن يتم اللجوء إلى إعادة الهيكلة في أضيق الحدود. ويرجع تفضيل هذا الاتجاه إلى ما أثبتته التجارب العملية من أن إعادة الهيكلة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن السعر الصافي للأصول المباعة. ففي حالة المكسيك مثلا، اتضح أهمية تجنب إعادة هيكلة المنشآت العامة قبل طرحها للبيع، حيث تبين أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة صافي السعر المتحصل عليه وأن اتباع برامج الاستثمار وزيادة كفاءة تلك المنشآت أثر سلبا على صافي السعر (Chong and Lopez-de-Silanes 2003).

شكل ٢: أساليب الخصخصة المتبعة في مصر، ١٩٩١-٢٠٠٦



المصدر: بيانات من وزارة الاستثمار، مصر.

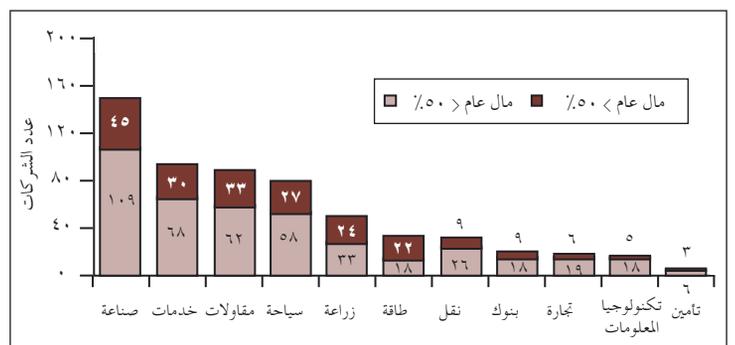
وبالنسبة للشركات المتبقية للخصخصة، فما زالت عديدة وتمثل في شركات مملوكة بالكامل للدولة وحصص في شركات مشتركة (الشكلان ٣ و ٤). ويبلغ إجمالي العاملين بالشركات التابعة للمملوكة بالكامل للدولة (١٦٤ شركة) ٣٧٧٠٥١ عامل منهم نحو ٨٩,٧٪ عمالة دائمة و ١٠,٣٪ عمالة مؤقتة وباليدوية. أما عن الشركات المشتركة فيبلغ عددها ٦٤٨ شركة. ويتطلب الإسراع في إتمام عمليات الخصخصة اتباع سياسات وإجراءات تتفق والمعايير الاقتصادية وتلقى قبولا لدى المجتمع، ومن ثم تحد من الاعتراض على خطواتها. وهذا ما سنعرض له في الجزء المتبقي من الورقة بعد إلقاء الضوء على النتائج الرئيسية المترتبة على تطبيق الخصخصة عالميا وفي مصر.

شكل ٣: شركات القطاع العام المتبقية للخصخصة موزعة حسب النشاط



المصدر: بيانات من وزارة الاستثمار، مصر.

شكل ٤: توزيع الشركات المشتركة المزمع خصخصتها حسب النشاط



المصدر: بيانات من وزارة الاستثمار، مصر.

## ثانياً: تقييم الأصول العامة

تمر عمليات طرح شركات القطاع العام وخطوط الإنتاج للبيع بعدة مراحل بدءاً من إعداد برنامج الطرح، إلى أن تنتهي بتنفيذ عملية البيع، مروراً بنحو ١٨ خطوة. وتتضمن هذه الخطوات إعداد التقييم، وعرضه على لجنة التحقق من القيمة، واختيار مروج الاستثمار، وإعداد مستندات البيع والإعلان عنه، ثم تحليل عروض الشراء والتفاوض، مع اعتماد الجمعية العامة للشركة القابضة ووزير الاستثمار لما يتخذ من قرارات في الخطوات الرئيسية السابقة (وزارة الاستثمار ٢٠٠٦).

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فقد أثار ثمن بيع بعض شركات القطاع العام ومساهماته في الشركات المشتركة العديد من الانتقادات كما في حالات عمر أفندي، والبنك المصري الأمريكي، وشين الكوم للغزل. وتثير قضية تقييم الشركات الكثير من الاعتراضات ليس في مصر وحدها بل في العديد من الدول الأخرى. ويرجع ذلك إلى تعدد أساليب التقييم (القيمة الدفترية المعدلة، والقيمة الاستبدالية، والتدفقات النقدية المخضومة)، واختلاف تقديرات الخبراء حتى في حالة اتباع نفس أسلوب التقييم، وذلك بسبب اختلاف الفروض المتعلقة بالمستقبل. أضف إلى ذلك أن القيمة الحقيقية تدخل في تحديدها متغيرات أخرى منها الأوضاع الاقتصادية ودرجة المخاطرة.

وفي ضوء ما سبق، نقترح أن تتخذ الحكومة ما يلزم لتعزيز الشفافية والإفصاح، نظراً لأن العديد من الاعتراضات على عملية التقييم تثار بسبب عدم المعرفة. وفي هذا الخصوص، نجد أن الدول قد اتخذت تدابير مختلفة، حيث لجأ بعضها إلى اتباع إستراتيجية إعلامية شاملة تتضمن نشر تفاصيل التقييم، وكذلك العروض المقدمة للشراء والإعلان عنها بشكل واسع النطاق يتيح للمستثمرين والمواطن العادي الاطلاع على التفاصيل والتعرف على الجوانب المختلفة لعملية اتخاذ القرار منذ طرح مشروع ما للخصخصة. ومن الضروري أن يتم تصميم المزايدات بما يسمح بالحصول على عروض شراء يسهل المقارنة بينها، فلا يسمح مثلاً للمستثمرين بتقديم مدى سعري بل سعر واحد ومحدد وبعملة واحدة، كما لا يسمح لهم بالتقدم لشراء أصول محددة من المشروع المعروض للبيع (CIPE 2006).

## ثالثاً: قضية العمالة

من القضايا الهامة التي تثيرها عملية الخصخصة هي كيفية التعامل مع العمالة الزائدة التي تراكمت في كثير من شركات القطاع العام منذ ستينيات القرن العشرين لأسباب عدة من بينها أن الدولة كانت الموظف الأساسي، بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية والسياسية. وقد التزمت الدولة في إطار برنامج الخصخصة بالحفاظ على حقوق العاملين، باتباع أسلوبين: برامج المعاش المبكر، أو إلزام المشتري بالاحتفاظ بجميع العاملين.

وتجدر الإشارة إلى أن برامج المعاش المبكر هي من الأساليب المطبقة عالمياً على نطاق واسع للتعامل مع مشكلة العمالة الزائدة في الشركات المطروحة للخصخصة، ولكن ما يميزها من دولة لأخرى هي مدى كونها مجزية للعامل. ففي الفلبين مثلاً، يتجاوز ما يحصل عليه العامل الذي يختار المعاش المبكر ما كان سيحصل عليه عند بلوغه المعاش العادي في حالة تفضيله للبقاء في عمله (PIAF 2006). وهذا ما تؤكده أيضاً تجارب الهند، والمكسيك، وبنجلاديش، وباكستان. حيث يشير نيليس (Nellis 2005) إلى أن الحكومة الهندية أعدت حزمًا مجزية للغاية لكافة العاملين قبل طرح الشركة للخصخصة. وعلى الرغم من التكلفة المالية المرتفعة، إلا أن المسؤولين أدركوا أن المزايا السياسية

التركيز على بيع حصص الشركات المشتركة. من المهم التركيز في المرحلة القادمة على بيع حصص المال العام المتبقية في الشركات المشتركة، وذلك بدءاً بالشركات التي بها نسبة صغيرة من الملكية العامة، على أن يكون البيع عن طريق البورصة إذا كانت أوضاع البورصة مواتية. أما الشركات التي بها نسبة تفوق ٥٠٪ من رأسمالها فيكون البيع لمستثمر رئيسي وعن طريق المنافسة الدولية المفتوحة. وإذا كانت أسهم الشركات الأخيرة مدرجة في البورصة فلا يجوز أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة، بل يجب أن يتم بعلاوة مناسبة نظير حصول المشتري على حق الأغلبية.

ولا شك أن ذلك سوف يشكل دفعة لبرنامج الخصخصة نظراً لارتفاع عدد الشركات المشتركة، حيث إن هناك ٤٣٥ شركة تبلغ فيها حصة الملكية العامة أقل من ٥٠٪ من رأسمالها، و٢١٣ شركة تزيد فيها هذه النسبة عن ٥٠٪ (وزارة الاستثمار ٢٠٠٦). هذا فضلاً عن أن البيع عن طريق البورصة قد يحد من الاعتراضات التي تثار حول أسس تقييم الشركات.

تأجيل خصخصة شركات المرافق العامة. أوضحت دراسة للبنك الدولي عن الآثار المترتبة على خصخصة المرافق العامة أنها قد أدت، في بعض الحالات، إلى تحمل المستهلكين تكاليف إضافية نظراً لزيادة أسعار هذه الخدمات. ويرجع ذلك أساساً إلى اعتماد الدولة توفير هذه السلع أو الخدمات بأسعار لا تعكس تكلفتها الفعلية (Galal et al. 1994). ولذا نؤكد على أهمية تأجيل خصخصة هذه المرافق إلى حين استكمال الإطار التشريعي والرقابي اللازم لحماية المستهلكين ومن ثم ضمان المساندة الشعبية لعملية الخصخصة.

تجنب قيام الاحتكارات. قبل طرح شركات القطاع العام للخصخصة يجب التحقق من أن تلك الشركات غير مسيطرة على السوق لتفادي قيام احتكارات خاصة بدلاً من الاحتكارات العامة القائمة. كما أنه يجب التأكد من تفعيل قانون المنافسة لضمان أن الشركات لا ترتبط فيما بينها باتحاد منتجين Cartel يعمل على تنسيق السياسات السعرية والإنتاجية بغرض السيطرة على السوق المحلية.

قصر الطرح في بعض المجالات على رأس المال الوطني. تقتضي بعض الاعتبارات أن يكون بيع بعض وحدات القطاع العام للمصريين دون غيرهم. ومن هذه الاعتبارات الأمن القومي وتنمية الرأسمالية الوطنية. ومن الملائم التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترضت مؤخراً على إدارة الموانئ بواسطة إحدى الشركات العربية وأصرت على قيام شركة أمريكية بذلك.

وتتضمن الأنشطة التي يقترح تخصيصها للمصريين دون غيرهم - في ضوء قائمة الشركات المتبقية للخصخصة - البنوك وشركات التأمين، والشركات الزراعية، والخدمات العامة، والطاقة. وما يدعم هذا الاتجاه في مجال البنوك هو أهمية تجنب سيطرة البنوك الأجنبية على النشاط الاقتصادي، أما إذا لزم الأمر فيمكن الاستعانة بالإدارة الأجنبية المتخصصة. وتزداد أهمية التمسك بهذا التوجه إذا تميز النشاط بالاحتكار الطبيعي أو التركيز الشديد، أو كان كثيف الاستخدام للطاقة منعا لتسرب الدعم لغير المواطنين.<sup>٢</sup>

## المراجع

- وزارة الاستثمار، ٢٠٠٦، بيانات من وزارة الاستثمار، مصر.
- Chong, A. and F. Lopez-de-Silanes. 2003. *The truth about privatization in Latin America*. Yale ICF Working Paper, no. 03-29. New Haven, CT: International Center for Finance, Yale School of Management.
- CIPE (Center for International Private Enterprise). 2006. *Building transparency into the privatization process*.
- Donaldson, David and Dileep Wagle. 1995. *Lessons of experience no.1: Privatization: principles and practice*. Executive summary.
- Galal, Ahmed, Leroy Jones, Pankaj Tandon, and Ingo Vogelsang. 1994. *Welfare consequences of selling public enterprises: An empirical analysis*. New York: Oxford University Press.
- Nellis, John. 2005. *Privatization in developing countries: A summary assessment*. Distinguished Lecture, no. 24. Cairo, ECES.
- Omran, Mohamed. 2001. Detecting the performance consequences of privatizing Egyptian state-owned enterprises: Does ownership structure really matter? Draft presented to the eighth ERF annual conference held January 2002. Cairo, Egypt: ERF.
- PPIAF (Public-Private Infrastructure Advisory Facility). 2006. The impact of privatization on labor: Experience of three developing countries.

كتب هذا العدد من آراء في السياسة الاقتصادية أ. د. هناء خير الدين وأمل رفعت، وقام بتحريره ياسر سليم.

والاجتماعية المترتبة عليها تفوق بكثير العبء المالي. ولذا، نؤكد على ضرورة أن تكون التعويضات الممنوحة للعاملين مجزية، خاصة وأن التكلفة التي تتحملها الدولة لا تقارن بالمزايا التي قد تترتب على تحرير النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

## رابعاً: جدوى عملية التطهير قبل الخصخصة

أثارت عمليات تطهير بعض الشركات قبل خصخصتها كثيراً من الانتقادات والاعتراضات، ومن ذلك سداد مديونيات شركات القطاع العام المستحقة لبنك الإسكندرية قبل بيع هذا الأخير. وحيث إن بيع هذا البنك يتم على أساس أنه مشروع مستمر going concern وليس للتصفية، فلا يضير أن يكون من بين أصوله قروض قائمة ولا يلزم أن يتم سدادها بأكملها. وعليه، فإنه يلزم في حالات سداد مديونيات قائمة في شركات سوف تعرض للبيع أن تثبت الدراسات أن هذا التطهير مجدٍ ويعود بالنفع على الخزنة العامة، أو على الأقل لا يزيد من أعباء الموازنة العامة. وهذا يعني ضرورة ألا يقل ثمن البيع عما تم سداده من مبالغ للتطهير مضافاً إليها قيمة الشركة بدون تطهير.

## خامساً: التصرف في حصيلة الخصخصة

تشير الممارسة الحالية لعملية الخصخصة في مصر إلى أن الحصيلة من بيع الأصول المملوكة للدولة يتم التصرف فيها بثلاث طرق هي: سداد المعاش المبكر، وصندوق إعادة الهيكلة، والموازنة العامة للدولة. ومن المعلوم أن عوائد الخصخصة غيرهما من الإيرادات تتمتع بخالطية الاستخدام fungible. إلا أنه من المهم أن تستخدم هذه العوائد في غير تمويل عجز الموازنة، وأن ترتبط بتمويل مشروعات إضافية للبنية الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو سداد ديون قائمة، وأن يتم الإفصاح عن كيفية توزيع هذه العوائد على أوجه الإنفاق المختلفة.

## خاتمة

قدمت هذه الورقة بعض المقترحات حول برنامج الخصخصة في مصر، وذلك بهدف دعم هذه العملية وتحقيق مزيد من التوافق القومي حولها مستقبلاً. وفي النهاية، فإنه يجب التأكيد على أن نجاح الخصخصة مرهون ليس فقط بإتمام هذه العملية بل أيضاً بتبني الحكومة لسياسات تعزز المنافسة، والشفافية والإفصاح، وباستكمال الإصلاح الهيكلي، ووضع القواعد التنظيمية الملائمة التي تحافظ على حقوق الأطراف المختلفة.

<sup>١</sup> يشير التطهير إلى سداد الحكومة للمديونيات المستحقة لوحدة القطاع العام قبل عرضها للخصخصة.

<sup>٢</sup> زاد عدد هذه الشركات فيما بعد نتيجة لتحويل بعض الهيئات الاقتصادية (مثل تلك العاملة في مجالات الاتصالات والكهرباء والمياه) إلى شركات.

<sup>٣</sup> هناك عدد من الأنشطة كالأسمنت، والأسمدة، والحديد والصلب، والألومنيوم، بالإضافة إلى كونها كثيفة الاستخدام للطاقة، تؤدي إلى تلويث البيئة مما يجعل الدول المتقدمة تشجعها على الانتقال للدول النامية التي عادة ما لا تحملها تكلفة التلوث الناتج عنها، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في خصخصة مثل هذه الأنشطة وفي سياسة دعم الطاقة الموجهة إليها.

<sup>٤</sup> منذ بداية عملية الخصخصة، استفاد من المعاش المبكر نحو ٢٠٥ ألف عامل حصل كل منهم على تعويض قدره ٢٤ ألف جنيه في المتوسط؛ وفي المقابل، انخفضت مخصصات الأجور بحوالي مليار جنيه سنوياً (وزارة الاستثمار ٢٠٠٦). ومن المتوقع أن تعوض الدولة هذه المدفوعات خلال ما يقرب من سبع سنوات ونصف (بافتراض سعر خصم ١٠٪).